

الجلسة 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَمَيْمَنَةً لِبَدَائِيَةِ الْمَحْفَلِ الْدَرَاسِيِّ لِهَذِهِ السَّنَةِ، سَنَسْتَأْنِفُ الْأَبْحَاثَ الْأَصْوَلِيَّةَ عَبْرَ رَوَايَةَ مَعْطَرَةَ عَنْ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، حِيثُ قَدْ
وَرَدَ ضَمْنَ الْكَافِيِ الشَّرِيفِ:

«بَابُ الْبَدْعَ وَ الرَّأْيِ وَ الْمَقَابِيسِ:
الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيِّ الْوَشَاءِ وَ عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْنِ فَضَّالٍ
جَمِيعًا عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حَطَّابٌ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسُ فَقَالَ أَيُّهَا
النَّاسُ إِنَّمَا يَدْعُوُهُمْ أَهْوَاءُهُمْ تُتَّبِعُ وَ أَحْكَامٌ تُبَتَّدَعُ يُخَالِفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ يَتَوَلَّ فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ لَمْ يَخْفَ
عَلَى ذِي حِجَّةٍ وَ لَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافُ، وَ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِيقٌ [1] وَ مِنْ هَذَا ضِيقٌ فَيُمْزَجَانِ فِيَجِيَّانِ مَعًا
فَهُنَالِكَ اسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلَائِهِ وَ نَجَا الَّذِينَ سَبَقُتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى». [2]

وَأَمَّا شَاهَدَ المَقَالُ حَوْلَ الْبَدْعَةِ وَ الْفَتَنِ فَهِيَ الْفَقرَةُ الْقَائلَةُ: «إِنَّمَا يَدْعُوُهُمْ أَهْوَاءُهُمْ تُتَّبِعُ وَ أَحْكَامٌ تُبَتَّدَعُ يُخَالِفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ
يَتَوَلَّ فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا».

البَدْعَ بِمَوْضِعِ النَّقَاشِ

فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَّةِ قد أَشَبَّعْنَا الْكَلَامَ حَوْلَ الْجَمْلِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي تَنَأَّتِي ضَمْنَ مَقَامِ الإِنْشَاءِ وَ الْطَّلْبِ وَ الإِيجَادِ، نَظِيرِ الْإِخْبَارَاتِ
الْوَارِدَةِ ضَمْنَ صَحِيحَةِ زَرَارَةَ - فِي بَابِ الْإِسْتِحْشَابِ - قَائلَةً: يَعِيدُ صَلَاتَهُ. وَ أَضْرَابُ هَذِهِ التَّعَابِيرِ الْخَبَرِيَّةِ، فَرَغَمَ أَنَّ ظَاهِرَ التَّعَبِيرِ
هُوَ الْإِنْبَاءُ وَ الْإِخْبَارُ عَنْ حَادِثَةِ جَارِيَّةٍ إِلَّا أَنَّ وَاقِعَهُ الْأَصْبَلُ يَتَوَلَّ إِلَى «مُطَالَبَةِ الْإِمَامِ بِالْإِعَادَةِ وَ الْأَمْرِ بِهَا وَجُوبِيَّاً».

فَوْفَقَ هَذَا الْمِنْوَالُ قَدْ انطَرَحَ التَّسْأَلُ التَّالِيُّ: هَلْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ الْخَاصَّةُ - الْخَبَرُ فِي مَقَامِ الإِنْشَاءِ - تَدْلُّنَا عَلَى الْوَجُوبِ بِوزَانِ صِيغَةِ
الْأَمْرِ تَمَامًا أَمْ لَا تَدْلُّنَا عَلَى الْوَجُوبِ كَمَبْنِيِ الْمَحْقَقِيْنِ الْكَرْكِيِّ وَ التَّرَاقِيِّ.

وَ سُنْجِيبُ لَاحِقًا عَنْ هَذِهِ التَّسْأَلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْحَوَارُ حَوْلَ الْجَمْلِ الْمَاضِيَّةِ

وَأَمَّا تَوْطِئَهُ لِهَذِهِ الْأَبْحَاثِ، عَلَيْنَا أَنْ نُؤْكِدَ بِأَنَّ الْجَمْلِ الْخَبَرِيَّةَ «الْمَضَارِعَةُ» قد اسْتَعْمَلَتْ لِمَقَامِ الإِنْشَاءِ لَدِيِ الْعَرَبِ وَ لَا شَبَهَةَ فِي
ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ النَّقَاشَ قد انْصَبَّ عَلَى الْجَمْلِ «الْمَاضِيَّة» فَنَسْتَأْلِمُ: هَلْ اسْتَعْمَلَتْ فِي مَقَامِ الْطَّلْبِ وَ الإِنْشَاءِ أَمْ لَا؟

وَقَدْ أَذْعَنَ الْمَحْقَقَانِ النَّائِيْنِيِّ وَ الْخَوَيْيِّ بِأَنَّ «الْجَملَةَ الْمَاضِيَّةَ» لَا تُسْتَخْدِمُ لِمَقَامِ الإِنْشَاءِ إِلَّا لَوْ وَقَعَتْ جَزَاءً لِلشَّرْطِ نَظِيرِ: «مَنْ تَكَلَّمَ
فِي صَلَاتِهِ، أَعَادَهَا» أي تَجْبِ الْإِعَادَةِ، وَ لَهَا - لَدِيِ الْعَرَبِ - لَا تُسْتَعْمَلُ الْجَمْلَةُ الْمَاضِيَّةُ لِإِبرَازِ الإِنْشَاءِ فِي غَيْرِ سِيَاقِ الشَّرْطِ. [3]
بَيْنَمَا الشَّهِيدُ الصَّدِّرُ قد نَقْضَنَا مَقَالَتَهُمَا بِالْعَبَارَةِ التَّالِيَّةِ: «غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَ لَكُمْ» فَإِنَّهَا تُعَدُّ جَمْلَةً مَاضِيَّةً ضَمْنَ مَقَامِ الإِنْشَاءِ الْطَّلْبِيِّ

الدعائي رغم أنها تفتقد الشرط والجزاء، وبالتالي إن إجابة الشهيد هي الصائبة.

النقاش حول الجمل الاسمية

وعقيل الجمل الفعلية، قد بدا التساؤل التالي: هل استعملت الجمل الاسمية الخبرية بداعي الإنشاء والإيجاد أيضاً أم لا؟

وقد استنكر أغلب الأصوليين هذا النمط من الاستعمال، بيد أن المحقق الإبرواني ضمن حاشية الكفاية قد أقرَه مُستشهدًا له بالرواية التالية: «المؤمنون عند شرطهم» ونحن ندعهم بالتمازج التالية أيضًا: «فلا رفثا ولا فسوق ولا جدال في الحج» [4] «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» و... فإن «لا» تُعد نافيةً أدبيًا إلا أن مثالها هو النهي الإنساني عن هذه العناصر حتماً، وبإمكان الباحث أن يعثر على جمل اسمية وافرة - ضمن المنازع الدينية - بحيث قد أطلعنا على إنشاء الشارع بهذا الأسلوب - الجملية الاسمية بداعي الإنشاء - ولكنَّه يُعد أسلوباً سمعياً عديم الضابطة أدبياً، إذ العرب لا يستخدمه في كافة المجالات نظير: «زيد قائم» فلا يقصد منه: «قُم يا زيد» أبداً لأنَّه مُمحض في الإخبار فحسب، فلو استهدف إنشاء لصاغه صيغة إنسانية كالمتداول، وبالتالي إنَّ أضرباب هذا المثال عالقة على نوعية استعمال العرب تجاه موارد الجمل الاسمية فلا تتأتى وفق القاعدة العامة.

رفض استخدام الجمل الخبرية في شتى الدواعي

لقد أثبتنا أنَّ بإمكان الجمل الخبرية - الفعلية أو الاسمية - أن تُنشئ وتجد الحكم الشرعي مجازياً - دون الإخبار البحث - إلا أنه لا يمكنها أن تُصاحِّ بداعي التهديد أو التعجيز أو الاستهزاء أو... ولهذا لا يُتاح للمتكلّم أن يُخبرنا عن قضية بداعي التهديد أو التعجيز أو...

فرغم أنَّه واقعٌ معقول، ولكنَّ المحقق الاصفهاني قد نصَّ على أنَّ حقيقة «الإخبار» بالوقوع تقتضي مع تحققَه الخارجي أو إنشاء طلبه - وفقاً لما أسلفنا - فكيف يتلازم الإخبار مع التهديد والتعجيز و... فإنَّهما يخالفان التحققَ الخارجي إذ التهديد يُضاد الواقع تماماً [5].

وبين يديك الآن، النكتة اللمعة للمحقق الاصفهاني حول الإخبار بسائر الدواعي:

« قوله قدس سره: (بل يكون أظهر من الصيغة....) لا يخفى أن النكتة الآتية في كلامه - مد ظله - من أن إظهار الطلب بعنوان الإخبار بوقوع المطلوب يدل على أنه لا يرضي بتركه حتى أخبر بوقوعه، يمكن الخدشة فيها: بأن الإخبار بالواقع يناسب إرادته، لا الإخبار بسائر الدواعي الجارية في الصيغة من التهديد والتعجيز وغيرهما، فإن هذه الدواعي لا تناسب الإخبار بالواقع. بخلاف ما إذا كان الغرض وقوعه في الخارج فإنه يناسبه الإخبار بوقوعه، فكان وقوعه مفروغ عنه. وأما أن إرادة وقوعه على وجه عدم الرضا بتركه أولاً؛ فلا شهادة لمضمون الجملة الخبرية عليه كما لا يخفى.

إلا أن يقال: إن الملزمه بين الأخبار بالواقع وإظهار إرادة الواقع لا بد من أن تكون للملزمه بين الواقع وطلب الواقع، ومن بين أن الواقع من المنقاد لازم لطلبه منه، فالبعث نحو [6] المنقاد ملزم لوقوع المبعوث إليه [7] منه في الخارج، فلذا أخبر عن اللازم إظهاراً لتحقيق ملزمته. و من الواضح أن البعث الذي لا ينفك عن الواقع من المنقاد هو البعث الحتمي، وإن فالبعث النديي - ولو إلى المنقاد - لا يلزم الواقع، بل ربما يكون، و ربما لا يكون.

وأما استفادة ذلك بمحاجة أن الواقع لا يكون إلا مع ضرورة الوجود، فالمراد إظهار لا بدَّية الواقع بالإخبار عن الواقع المستلزم لضرورة الوجود، في بعيدة في الغاية عن أذهان العامة في مقام المحاجة.» [8]

وأما محاجات المحقق العراقي حول الإخبار بداعي الإنشاء وغيره، فهي كالتالي:

«الجهة الثالثة إذا وردت جملة خبرية في مقام بيان الحكم الشرعي من نحو قوله: تغسل، و تعيد الصلاة، و يتوضأ، و قوله عليه السلام: إذا حال الحال اخرج زكاته، و نحو ذلك فلا إشكال في أنه ليس المراد منها هو الاخبار عن وقوع الفعل من المكلف كما في غيره من موارد الاخبار، بل و ان المراد منها انما هو الطلب و البعث نحو الفعل و العمل، و انما الكلام و الإشكال في انها له كانت مستعملة في الطلب أو الإرسال بما هو مفاد الصيغة مجازاً؟ أو أنها مستعملة في معناها الذي تستعمل فيه في مقام الاخبار و هو النسبة الإيقاعية لكنه بداعي إفادة ملزومته و هو الطلب و البعث؟ نظير باب الكنيات كما في قوله: زيد كثير الرماد، مریدا به إفادة ملزومه الذي هو جوده و سخاؤه، حيث ان استعمالك ذلك كان في معناه الحقيقي لكن الداعي على هذا الاستعمال هو الاعلام بملزومه الذي هو جوده و سخاؤه ففي المقام أيضاً كانت الجملة الخبرية مستعملة في معناها الذي تستعمل في مقام الاخبار و لكن الداعي على الاستعمال المذكور هو إفادة ملزومه الذي هو البعث و الطلب، أو لا هذا و لا ذاك؟ بل كان استعمالها في معناها الحقيقي الاخباري و كان الغرض و الداعي من الاستعمال أيضاً هو الاعلام و الاخبار دون الطلب و البعث و الإرسال كما هو قضية الوجه الثاني، و لكن إعلامه بتحقق الفعل من المكلف انما كان بلحاظ تحقق مقتضية و علته و هو الإرادة و الطلب كما هو الشأن في غير المقام من موارد الاخبار بوجود المقتضى (بالفتح) عند تحقق مقتضية، و منها باب اخبار علماء النجوم بمجيء المطر و برودة الهواء أو حرارته فيما بعد حسب ما عندهم من الأمارات الخاصة من نحو تقابل الكوكبين و تقارنهما الذي يرونها سبباً لتلك الانقلابات. ففي المقام أيضاً نقول: بان المولى لما كان مریدا لل فعل من المكلف و المأمور و كان طلبه و إرادته لل فعل علة لصدوره من المكلف و لو بمعونة حكم عقله بوجوب الإطاعة و الامتثال، فلا جرم فيما يرى طلبه متحققاً يرى بأنه وجود المقتضى (بالفتح) و هو العمل في الخارج، فمن هذه الجهة يخبر بوقوعه من المكلف بمثل قوله: تعيد الصلاة و تغسل. فهذه وجوه ثلاثة».[9]

-
- [1] بالكسر قبضة من حشيش مختلط فيها الرطب باليابس.
 - [2] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص73 تهران - ايران: دار الكتب الإسلامية.
 - [3] لم أثر على منبع هذه المقالة.
 - [4] سورة البقرة الآية: 197.
 - [5] و نلاحظ عليه بأننا نمتلك جملأً خبرية نافية بحيث ستنتج لنا معنى التهديد نظير: أنت لا تفعل ذلك - بلحن التهديد. أو التعجيز نظير: أنت لا تقدورن - بلحن التعجيز. أو الاستهزاء نظير: أنت مجنون. و سائر الدواعي و المعاني التي تصاغ بصيغة الخبر بداع آخر، فليس الأمر بسماعيٍّ إطلاقاً حيث لم يُعبر الأدباء الخبراء بسماعية هذه الاستعمالات أساساً.
 - [6] كذا في الأصل، والأصوب: فالبعث المتوجّه نحو المنقاد...
 - [7] إضافة يقتضيها السياق.
 - [8] نهاية الدراسة في شرح الكفاية، جلد: 1، صفحه: ٣١٢، ٥.ق.، ص312 بيروت - لبنان، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث
 - [9] عراقي ضياء الدين. نهاية الأفكار. Vol. 1. قم - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.